"شعوب".. هل تحولت إلى مخزن كبير للمبيدات..؟!

السكان يبحثون عن منفذ

شارع مخصص لتجارة المبيدات بكلتا جهتيه ومن بدايته حتى نهايته في منطقة شعوب بأمانة العاصمة تنتشر محال بيع المبيدات الزراعية وفي تناقض عجيب يقابل تلك المحال مبنى الادارة العامة لوقاية النبات!!، وبمجرد مرورك بذاك المكان تشم رائحة قوية تنبعث من تلك المحال حيث لا تستطيع الوقوف بمكانك لأكثر من دقيقة واحدة.

حاولنا التعرف أكثر على تلك التجارة والعاملين بها والساكنين في محيطها، وما إن اقتربنا من أصحاب تلك المحال

محاولين الحديث معهم حتى قوبلنا من الأغلبية بكثير من التعتيم والرفض لدرجة التهكم والصراخ..

مازاد من الدهشة والاستغراب أننا وجدنا أطفالاً لاتتجاوز أعمارهم "8-10" سنوات يعملون بتلك المحال، والسؤال كيف يتعامل هؤلاء الصغار مع هذه المبيدات؟

هذا جانب.. والجانب الأهم خطراً تلك المبيدات على المكان والناس.. في ظل غياب إجراءات ووسائل السلامة.

تنظيم بيع المبيدات والرقابة عليها في اليمن غائب.. رغم وجود قانون

سكان الحي.. رفعنا شكاوى كثيرة إلى أمانة العاصمة.. لكن لا مجيب

تحقيق / إشراق دلال

مأمور ضبط القضايا بوزارة الزراعة: بعض المحلات مخالفة للقانون.. ويصعب تطبيق القانون عليها.. لأنها لمتنفذين

رئيس منظمة حماة البيئة والتنمية المستدامة: توجد مخازن كبيرة للمبيدات في أماكن سكنية

"عبد الرؤوف – 15سنة":عامل بأحد محال بيع المبيدات، سألناه عن إجراءات السلامة وكانت إجابته: نرتدي "القفازات والكمامات وملاحظة إذا كان هناك أي تسريب من عبوات المبيدات في المحل" ، ورغم ذلك لم يعر تلك الإجراءات أهمية تذكر، ولحظتها كان يتناول "ساندويتش" ويشرب الشاي داخل محل بيع المبيدات، غير مدرك خطورة ذلك الأمر على صحته.

محل آخر من المحلات المتراصة على طول شارع شعوب كانت رائحة المبيدات المنبعثة منه تصل إلى خارج المحل وحين دخولنا المحل قابلنا العمال وبصعوبة حاولنا الحديث معهم حيث كان الرفض من الوهلة الأولى، العامل أمين قايد هو الوحيد الذي تجاوب معنا يقول: "لا نعلم عن إجراءات السلامة شيئا" كان رفيقه الجالس بجواره يتناول وجبة الإفطار وهو الآخر لا يعلم بمخاطر المبيدات على صحته، وبرر لنا بقوله: "لن يصيبنا شيء مادمنا لا نلمس المبيدات"..

وعن رائحة المبيدات القوية المنبعثة من المحل أجاب معللاً: "طبيعي المبيدات رائحتها قوية وقد أصبح الأمر بالنسبة لنا عادياً فقد تعودنا على رائحتها"..

أما "نشوان علي 25عاماً" كان الوحيد الذي أدلى لنا بمعلومات كاملة تقريباً حول الإجراءات المتبعة للسلامة من مخاطر المبيدات قائلاً: "المحافظة على ارتداء القفازات والكمامات، وعدم الجلوس مطولاً في المحل، مع توفير المراوح وطفاية الحريق في حال حدوث أي حريق، وتوفير المياه بوفرة "، لكن والملاحظ رغم معرفة نشوان بتلك الإجراءات إلا أن مروحة المحل كانت متوقفة والمياه غير موجودة ولم يلتزم بارتداء القفازات الواقية أو الكمامات؟!..

أكد في الوقت ذاته المتابعة الدورية من الإدارة العامة لوقاية النبات فيما يخص المبيدات وطريقة حفظها في المحل وطريقة عرضها وبيعها..

استسلام سكان شعوب

بالنسبة لسكان منطقة شعوب اختلفت الآراء باختلاف الوعي والإدراك بمخاطر المبيدات، "محمد قلالة" من سكان المنطقة لم يُعر تواجد تلك المحلات في منطقة سكنية أدنى أهمية كون الأمر له فترة طويلة وبحسب قوله: "أصبحنا متعودين وهذه المحال التجارية فاتحة لبيوت وتعتبر أرزاق ناس فكيف نحاول قطعها"!..

سعيد حاتم أيضا من سكان شعوب أفاد بأن الشكاوى رفعت وأكثر من مرة في هذا الخصوص حد قوله، لكن "لم تحرك الجهات المعنية ساكناً فما كان منا إلاّ الاستسلام والرضوخ للأمر الواقع".

*فيما ذكرت دراسة أعدها الدكتور عصام عبدالله محرم -المدير التنفيذي لمنظمة حماة البيئة والتنمية المستدامة- حول "ترشيد مخلفات المبيدات لبعض محاصيل الخضروات في المرتفعات الوسطى".. بأن المبيد لا يبقى بمعزل عن تأثير عوامل البيئة على حركة وانتقال جزيئاته بل قد يتعدى هذه الحدود الحركية إلى تفكيك الجزئ وتخريب البنية الفيزيائية والكيميائية له، سواء كان المبيد مبيد حشرات أو فطريات أو أعشاب أو عناكب أو غيرها..

المشكلة في القضاء

وفي السياق أكد المهندس عبدالله حمود الحاج -مسؤول الرقابة والتفتيش بالإدارة العامة لوقاية النبات، مأمور ضبط القضايا بوزارة الزراعة والري أن "هناك كثيراً من المحلات المخالفة للقانون والتي هي لجهات متنفذة ويصعب بل يستحيل علينا ضبطهم، وإذا تمت إحالتهم إلى القضاء فأصحاب المبيدات يستطيعون الإفلات من العقاب".

لافتاً إلى أنه تم ضبط عدد من المحاضر التي تمت إحالتها إلى القضاء رغم الاعتداءات التي يتعرض لها فريق المتابعة خلال العام الجاري 2013م، إلا أن من قاموا بالمخالفات لم يتخذ ضدهم أي إجراء قانوني..

مؤكداً أن "المشكلة الحقيقية هي في القضاء نفسه فنحن نحرر محضرا ونضبط المخالفة ونحيلها للنيابة، ومن الضروري أن تقوم النيابة بالتعامل مع هذه القضايا وفقاً لأمور مستعجلة لأن المبيد لا يمكنه الانتظار، وإذا انتظرنا يستحيل التخلص منه، مما قد يسبب أعباء مالية بملايين الدولارات في عملية التخلص منه".

نصوص قانونية

القانون رقم (25) لسنة 1999م بشأن تنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية في المادة (11) من الفصل الرابع ينص على أنه: يحظر على أي شخص مزاولة أي عملية من عمليات تداول المبيدات ما لم يكن حاصلاً على ترخيص من الجهة المختصة.

كما ذكر نفس القانون في الفصل الخامس الخاص بالرقابة والتفتيش، في المادة(23): يكون للجهة المختصة الحق في اتخاذ الإجراءات اللازمة كما ذكرتها الفقرة "أ" وهي مصادرة ووقف بيع المبيدات المخالفة لأحكام هذا القانون.

أما القانون رقم "26" لسنه 1995م، بشأن حماية البيئة في الفصل الثاني من الباب الثاني، والخاص بحماية المياه والتربة واستخدام المبيدات، فقد نصت المادة " 19" في الفقرة (1) على أنه "يجب أن تكون مستودعات أو مخازن مبيدات الآفات بعيدة عن الأماكن المأهولة بالسكان أو الأحياء التجارية أو حدائق المواشي أو مصانع ومستودعات المواد الغذائية والمشروبات الغازية والعصائر ويجب أن تكون جيدة التهوية وأن تتوفر فيها الاشتراطات الصحية والفنية والأمنية المطلوبة أو أيه اشتراطات أخرى تحددها الجهة المختصة"..

وفي الفقرة "2" يشترط أن يكون الشخص المسؤول عن تداول المبيدات ذا خبرة وإلمام بالمبيدات وكيفية تداولها.

وقد أوضحت الدراسة التي أعدها الدكتور عصام محرم بأنه ومن خلال المسح الميداني العام والتي بينتها نتائج الاستبيانات بأن الجانب الرقابي والتنظيمي للمبيدات في اليمن ما يزال غير فعال رغم وجود القوانين الصادرة في هذا الاتجاه إلا أن تطبيقها لا يزال غير فعال وما انتشار محلات بيع المبيدات وتداولها في كثير من المدن اليمنية وبدون الحصول على التراخيص اللازمة إلا دليل على عدم التطبيق الفعلي والرقابة الفعلية.

منطقة شعوب أصبحت لمتنفذين

يقول رئيس منظمة حماة البيئة والتنمية المستدامة الأستاذ الدكتور إسماعيل محرم: أن منطقة شعوب هي واحدة من البؤر لبيع المبيدات، كما يوجد بمحلات البيع تلك في شعوب جزء من المخازن لكن المخازن الكبيرة موجودة في أماكن أخرى تبعد عن شعوب وهي أماكن سكنية أيضا..

وبحسب اعتقاده فإن وزارة الزراعة والجهات الرسمية بما فيها النيابة والقضاء يحاولون التعامل مع هذه المشكلة من فترة طويلة..

مضيفاً أن هذه المنطقة كانت فيما مضى بعيدة عن التجمعات السكانية قبل الزحف السكاني إليها.. حيث أصبحت الآن منطقة لأشخاص متنفذين ويصعب زحزحتهم أو إخراجهم منها.. والدولة وحدها من تستطيع إجبارهم على تخزين هذه المبيدات في أماكن محددة وبعيدة عن التجمعات السكانية..

ويرمي محرم أنه إذا كان ولا بد من أماكن للبيع فلا بد أن تكون محدودة وخاصة وتحت مواصفات يحددها المختصون والمعنيون في وزارة الزراعة. حيث ولابد أن يعلم التجار بمخاطر هذه المواد، لأنهم يستأجرون عمالاً كثيرين ممن يبحثون عن مصدر للرزق ويخاطرون بحياتهم وحياة أسرهم..

وشدد محرم على أهمية ضبط المخالفين، بل ويجب أن لا يعمل في هذه الأماكن أطفال أو أناس مرضى خاصة ممن يعانون من أمراض تنفسية.. مع ضرورة وجود المخازن البعيدة عن التجمعات السكانية.. لأن هذه المبيدات لها تأثيرات كبيرة على صحة البيئة والإنسان، لذا لابد من الإشراف عليها وعلى آلية تخزينها وذلك غير موجود وصعب ولا ننصح أي شخص أن يستخدم المبيد بنفسه إلا إذا كان لديه وعي ومعرفة ويعلم بمخاطرها..

تحذيرات

وتؤكد التوصيات التي خرجت بها دراسة "ترشيد مخلفات المبيدات لبعض محاصيل الخضر في المرتفعات الوسطى للدكتور عصام محرم أهمية أن تكون لدى بائعي المبيدات معرفة كافية بأنواع المبيدات وطريقة استخدامها وآثارها، كما يجب ألا تباع المبيدات في محلات تباع فيها المواد الغذائية نتيجة لما يترتب عليها من أضرار، كما تشير التوصيات إلى ضرورة أن يقوم التجار بتوفير أدوات الوقاية اللازمة وترويجها لمستخدمي الكيماويات "المبيدات": الكمامات – الكفوف – النظارات – القبعات – الحذاء الطويل – البالطوهات" أيضاً توفر الوسائل اللازمة كالتهوية وتخزين المبيدات عند درجة حرارة معينة... الخ، وضرورة وجود المخازن الآمنة والبعيدة عن الأحياء السكنية شريطة أن تكون ملائمة لشروط تخزين المبيدات، كما أن على تجار المبيدات أن يقوموا بتوعية المزارعين من مستخدمي المبيدات بتراكيبها وأضرارها وطرق استخدامها واتباع الأساليب السليمة عند الاستخدام..